

السياق

يعرض هذا التقرير لمحة موجزة عن المنهجية والمبادئ التوجيهية لمؤشر العودة. ويمكن الاطلاع على تقرير "اللبنات الأساسية لمؤشر العودة في العراق" لمزيد من التفاصيل عن مؤشر العودة في العراق، والخوض في لبناته الأساسية الهامة، ومناقشة الدروس المستفادة من عمليتي التصميم والتنفيذ.

مع عودة المزيد من النازحين العراقيين إلى مناطقهم الأصلية، بدلاً من بقائهم في مواقع النزوح، يبدو ضرورياً من أجل تشكيل استراتيجيات التدخل وتخصيص الموارد اللازمة، معرفة مدى خطورة الظروف في المناطق التي يعودون إليها، وكيف تغيرت شدة الخطورة بمرور الوقت، وما هي المواقع التي تتسم بعودة محدودة، ولماذا. مؤشر العودة هو أداة تم تطويرها لقياس هذه العوامل في أكثر من 1,800 موقع عودة في جميع أنحاء العراق.

مقدمة

١. كيف هي الأوضاع في مناطق العودة، وكيف تتطور بمرور الزمن؟
٢. ما هي المواقع التي تشهد عودة محدودة، ولماذا؟
وبالتالي، هناك حاجة إلى أداة أكثر دقة لفهم "جودة العودة" في العراق. وتحديداً لهذه الغاية، قامت المنظمة الدولية للهجرة من خلال وحداتها المتمثلة بمصفوفة تتبع النزوح في العراق، ومجموعة العمل من أجل العودة، والتقصي الاجتماعي بتطوير مؤشر العودة، وهو أداة مصممة لقياس شدة الظروف في مناطق العودة، وتسمح للشركاء بوضع إستراتيجيات أفضل بخصوص الموارد والعمليات في المناطق المعرضة للخطر، أو للتخفيف من مخاطر عوامل الدفع والجذب، عند تعاقب الأمر بالعودة. وهو وسيلة تسهل مجموعة محددة من التدخلات المتماشية التي من شأنها أن تلبي الاحتياجات الإنسانية والتعافي والاستقرار.

غالباً ما تُعتبر عودة النازحين والمُهْجَرين خطوة مهمّة وحاسمة باتجاه الحلّ الدائمة لمرحلة ما بعد النزاع. إلا أنّ تلك العودة تشير أيضاً إلى احتمال أن يتطأب السياق تحوُّلاً في صياغة البرامج من برامج إنسانية إلى السياسات والتدخلات الموجهة نحو التعافي وما يلزم ذلك من تمويل. ورغم أنّ إحصائيات السكان والمواقع، تعكس العدد الكبير للعراقيين الذين قد يحتاجون للمساعدة في حال عودتهم، إلا أنّها لا تسلط الضوء على نوع المساعدة المطلوبة، ومن يحتاج إليها، وأين يجب منع النزوح الثانوي أو الإقامة الطويلة الأمد في ظل ظروف مادية أو اجتماعية سيئة.

بعبارة أخرى، لا يمكن لمثل تلك الإحصائيات والبيانات وحدها أن تجيب على المسألتين الجوهريتين التاليتين، وما يتعلّق بهما من أسئلة بخصوص رسم الإستراتيجيات المطلوبة، والمناصرة وتفعيل الاستجابات اللازمة لعودة النازحين:

المنهجية

المؤشر من الصفر (استيفاء الظروف الأساسية للعودة) وينتهي بـ 100 (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين. وتمّ تصنيف درجات مؤشر الخطورة إلى ثلاث فئات: "منخفضة" و "متوسطة" و "عالية" (الفئة العالية تتضمن أيضاً العالية جداً).

يبيّن الجدول أدناه، قائمة المؤشرات لكلا المقياسين. والمؤشرات التي في أعلى القائمة تُزيد من إجمالي مؤشر الخطورة.

يستند مؤشر العودة على قائمة من المؤشرات التي تمّ تصميمها بالتشاور مع الجهات ذات الصلة من الشركاء وأصحاب المصلحة لبيان سياق النزوح في العراق. وبغية قياس شدة الظروف في موقع ما، يستند مؤشر العودة على 16 معياراً مُوزَعاً على مقياسين، هما: (١) سُبل العيش والخدمات الأساسية، (٢) تصوّرات التماسك الاجتماعي والسلامة. ويتمّ استخدام نموذج الانحدار لتقييم تأثير كل معيار على تسهيل العودة أو منع حدوثها، وكذلك لحساب الدرجات الخاصة بالمقياسين. فعلى سبيل المثال، يختار النموذج ضعف احتمال العودة إلى موقع لم ترجع الأنشطة الزراعية فيه إلى وضعها الطبيعي مقارنة بمواقع أخرى عادت فيها تلك الأنشطة إلى طبيعتها. ولحساب مؤشر الخطورة الكليّ، تُجمَع نتائج المقياسين. يبدأ

الجدول ١: قائمة المؤشرات لكل مقياس

المقياس ١	تقييم الأحوال في كل موقع	المقياس ٢	تقييم الأحوال في كل موقع
دمار المساكن	وجود منازل مدمرة، إلى جانب جهود إعادة الإعمار.	المصالحة المجتمعية	الحاجة إلى عملية مصالحة، غير موجودة حالياً
توفر فرص العمل	يصعب على بعض الأهالي العثور على عمل.	وجود جهات أمنية متعددة	وجود ما لا يقل عن أربع مجموعات مسلحة مختلفة فسيطرة على الأمن.
كفاية المياه	بعض الأهالي يعانون من نقص في إمدادات المياه العامة.	العودة المحظورة	يُمنع على بعض الأهالي الأصليين، العودة إلى مناطقهم.
تعافي وانتعاش الزراعة	الأنشطة الزراعية لا تجري كالسابق.	سيطرة جهات أمنية غير حكومية على نقاط التفيتيش	وجود الحشد الشعبي أو الحشد العشائري أو مجموعات أخرى في نقاط التفيتيش إلى جانب الجيش العراقي والشرطة المحلية والشرطة الاتحادية، مع مخاوف تتعلق بالتحرش.
كفاية الكهرباء	بعض الأهالي لا يحصلون على كهرباء كافية.	الحياة اليومية العامة	وجود توترات بين الأهالي، الذين يفضلون عدم مغادرة المنزل إلا للضرورة
تعافي الأعمال التجارية والاقتصادية	وجود مشاريع وأعمال لم يُعاد تشغيلها.	الإشغال غير المشروع للمساكن الخاصة	وجود مساكن خاصة محتلة من قبل الغير بشكل غير قانوني (أفراد أو أسر، جماعات مسلحة، إلخ)
الوصول إلى الخدمات العامة	وجود صعوبات في الوصول إلى التعليم الابتدائي أو الرعاية الصحية الأولية	وجود الألغام	مخاوف لدى الأهالي من وجود العيوات الناسفة في المنازل.
إعادة تعيين الموظفين الحكوميين	نقص في توفير الخدمات الحكومية	مصادر العنف	مخاوف لدى الأهالي من تجدد العنف في المنطقة (هجمات داعش، أعمال انتقامية، اشتباكات بين القوى الأمنية، أو توترات عرقية ودينية وعشائرية)
نقاط المقياس ١ = ١٠٠		نقاط المقياس ٢ = ١٠٠	

هذه الأداة مبنية على مبادئ المنهجية الرئيسية التالية:

- استخدام مزودي المعلومات الرئيسيين في قدرتهم على تغطية مواقع عديدة خلال فترة زمنية قصيرة. لكن العائق الرئيس لهذه المسألة هو الاعتماد على شخص واحد يقدم تقريراً عن وجهات نظر مجموعة كبيرة ومتنوعة من العائدين. أما وحدة التحليل فهي الموقع. والموقع قد يكون مدينة أو قرية أو حيّاً سكنياً.
- يكون احتساب النقاط وفق نموذج لوجستي ذي حالات عودة في موقع ما، كنتيجة يتم توضيحها (متغير تابع) من خلال ١٦ مؤشراً (متغيرات توضيحية). ويولد هذا النموذج نسبة أرجحية لكل مؤشر ذي دلالة إحصائية، والذي يقاس مدى ضعف احتمال أن يحظى موقع ما بعودة كاملة في ظل ظروف مثل تلك الموضحة في الجدول أعلاه. فهذه النسب تُستخدم لتقييم الأثر النسبي لكل مؤشر من المؤشرات على العودة. كما يُستخدم هذا النوع من التحليل على أساس افتراض أن ليس لكل المؤشرات نفس احتمالية الحدوث على العودة أو استمرارها.
- النتيجة النهائية هي أن لكل مؤشر قيمة ترتبط به، بحيث يمكن حساب درجات مقياسي "سبل العيش والخدمات" و"التماسك الاجتماعي وتصورات السلامة". ثم تُجمع درجات المقياسين للخروج بمؤشر خطورة عام عن طريق احتساب متوسط درجات هذين المقياسين. ويبدأ المؤشر من الصفر (استيفاء الظروف الأساسية للعودة) وينتهي بـ ١٠٠ (عدم استيفاء الظروف الأساسية للعودة). وتشير الدرجات الأعلى إلى ظروف معيشية أكثر قسوة للعائدين.

- الافتراض الرئيسي المستخدم لبناء النموذج التحليلي، هو النظر في إمكانية قياس شدة الظروف المعيشية للعائدين (أي احتمال أو استدامة العودة) من خلال معرفة إذا كان جميع الأهالي قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية أم لا. فالمفروض أن الأوضاع جيدة في المواقع التي عاد إليها الجميع. وتبعاً لذلك، يُفترض أن المواقع التي لم يَعد إليها الجميع، تعاني من مشاكل في الخدمات أو سبل العيش أو الأمن أو التماسك الاجتماعي. لكن هناك قيوداً على هذا القياس، باعتبار أن العودة إلى موقع ما، قد لا يعني بالضرورة وجود ظروف جيدة في ذلك الموقع، بل لعل السبب يكمن في عودة قسرية من النزوح.
- تساعد المؤشرات الستة عشرة المستخدمة في مؤشر العودة على تحديد الظروف المعيشية في مواقع العودة، وتمثل هذه المؤشرات مجموعة من الظروف المعيشية في حدّها الأدنى، والتي تُعد ضرورية لجعل الموقع مناسباً للعودة. لذلك، من المتوقع أن تكون هذه المؤشرات ممثلة إحصائياً، وأن توضح احتمالية عودة مجموعة سكانية. ومن الناحية العملية، يجب النموذج على السؤال التالي:
هل هناك ظروف على الأرض تفسر سبب العودة الجزئية إلى موقع معين بدلاً من عودة كلية إليه؟
- تمت صياغة هذه المؤشرات في صيغة استطلاع، وتم جمع الردود كل شهرين من مزودي المعلومات الرئيسيين في كل موقع شهد عودة الأهالي إليه. وتمثل ميزة

المواقع الساخنة الشديدة الخطورة في المحافظات

ناحية يثرب، وأكثر من 10٪ في مركز الشرقاط، ومركز بيجي، ومركز سامراء وثلاث المواقع في مركز تكريت والطور. وهناك مخاوف بشأن وجود جهات أمنية أخرى في أنحاء محافظة صلاح الدين، إذ يعتبر الأهالي هذا الأمر مصدر قلق في يثرب ومركز بيجي (90٪) وفي 10٪ من المواقع في مركز سامراء. لكن الوضع أقل حدة في مركز تكريت، حيث أفاد الأهالي في 71٪ من المواقع بعدم وجود جهات أمنية أخرى. وفي قضاء الطور، هناك مشكلة خاصة تتمثل في الحاجة إلى المصالحة المجتمعية (في 94٪ من المواقع). أما في مركز سامراء، فالحياة العامة اليومية متوترة في 80٪ من المواقع: ما تزال الشوارع قليلة الكثافة السكانية، والأهالي لا يغادرون منازلهم إلا عند الضرورة. ومن جهة أخرى أشار الأهالي إلى قضية العودة المحظورة في أكثر من 80٪ من المواقع الساخنة، بصرف النظر عن قضاء الطور الذي مُنعت فيه بعض الأسر من العودة إلى 41٪ من المواقع.

يمكن الاستفادة من مؤشر العودة في تحديد المواقع الساخنة والإشكالية الرئيسية في بعض المحافظات أو الأفضية أو النواحي، باستخدام مجموعة من درجات الشدة على مقياس واحد على الأقل، إضافة إلى عدد الأسر التي تعيش في الموقع. فعلى سبيل المثال، حددت مصفوفة تتبّع النزوح ستة مواقع ساخنة في محافظة صلاح الدين، هي: ناحية يثرب في قضاء بلد، وقضاء الطور، ومركز بيجي في قضاء بيجي، ومركز سامراء في قضاء سامراء، ومركز الشرقاط في قضاء الشرقاط ومركز تكريت في قضاء تكريت.

يمثل الحصول على عمل مشكلة في محافظة صلاح الدين. ففي ناحية مركز بيجي، إذ لا يستطيع الأهالي في 97٪ من المواقع العثور على عمل. وفي 80٪ من المواقع في مركز سامراء، و70٪ من المواقع في مركز الشرقاط، يحظى أقل من نصف الأهالي بفرصة العثور على عمل، وللتعافي البطيء للمشاريع الصغيرة تأثيره على

